السعودية تلجأ إلى استعارة الصواريخ الاعتراضية



في محاولة يائسة لسد الفجوة المتسعة في مخزونها الدفاعي تحت وقع الضربات اليمنية المستمرة، وفي مؤشر جديد على المأزق العسكري الذي تواجهه السعودية وفشل ترسانتها الدفاعية في تأمين العمق الحيوي للمملكة.

وبحسب ما نقله التقرير، فإن وزارتي الدفاع والخارجية السعوديتين تواصلتا بشكل عاجل مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، إضافة إلى دول في الأميركيتين وآسيا، لتأمين منظومات دفاع أرضية وصواريخ جو-جو مخصصة للتصدي للطائرات المسيّرة. وتكشف الصيغة التي طرحتها الرياض والمتمثلة في "استعارة" صواريخ جاهزة من مخزونات جيوش الدول الأخرى على أن تُعاد لاحقاً عند وصول شحناتها الجديدة عن حجم الاستنزاف الحاد الذي تعاني منه الدفاعات الجوية السعودية منذ أيلول/سبتمبر الماضي، واستعداد السلطات لسيناريو مواجهة طويلة الأمد لم تكن في حسبانها.

ويعكس هذا الاستنفار الدبلوماسي العاجل عجز المظلة الدفاعية السعودية عن منع وصول الصواريخ والمسيّرات اليمنية إلى أهداف استراتيجية شديدة الحساسية في قلب المملكة إذ وصلت الضربات إلى منشآت حيوية تشمل مطار الرياض ومواقع تابعة لشركة "أرامكو" النفطية وصندوق الاستثمارات العامة، ما يضرب في الصميم سردية الأمن والاستقرار التي يروّج لها النظام السعودي لجذب الاستثمارات.

وتجد الرياض نفسها اليوم محاصرة بمعادلة استنزاف مكلفة وغير متكافئة. ففي مقابل اعتماد القوات اليمنية على صواريخ ومسيّرات منخفضة التكلفة وسريعة الإنتاج، تُضطر السعودية إلى إطلاق صواريخ اعتراضية باهظة الثمن تستغرق خطوط إنتاجها سنوات لتعويضها.

وحتى مع موافقة واشنطن في كانون الثاني/يناير الماضي على صفقة لبيع صواريخ باتريوت للسعودية بقيمة تسعة مليارات دولار، فإن اختناق سلاسل الإمداد العالمية وتباطؤ وتيرة التصنيع يجعلان من الصفقات المليارية مجرد حبر على ورق في المدى المنظور، ما يترك الأجواء والمنشآت السعودية في حالة انكشاف أمني متواصل رغم الميزانيات العسكرية الضخمة.